علي عبدالله صالح
رئيس الجمهورية

## القوات المسلحة والأمن.. صمام أمان الثورة والحصن الحصين للوطن

مشروع مياه دير الأخرش - اللحية

مسجد الإمام الشافعي - ش ٧ يوليو

مستشفى الكويت الخيري - ش ٧ يوليو

# جمعية الحكمة اليمانية.. دعم خيري ومواساة للفقراء والأيتام

**جمعية الحكمة اليمانية تأصيل لعراقة شعبنا في الدعم والمساندة والتراحم هذا الشعب الذي عرف عنه ترابط مجتمعه وتاخية على مر العصور مما ساهم في توطيد وحدته الداخلية الوطنية فليس منا من لم يرحم كبيرنا ويعطف على فقيرنا رحمة وتكاتف وتعاطف هكذا هي المواطنة الحقة وبدون تصنيف حزبي أو طائفي أو عنصري شعب واحد موحد العقيدة والافكار والمبادئ.**

**في الوهلة الاولى لدخولي فرع الجمعية بالحديدة ادركت أن الدنيا بخير وشعبنا بألف ألف خير.**

**جلست بين يدي رئيس فرع الجمعية وحين بدأنا بالحديث لم اشم للحزبية رائحة في هذا المكان بالعكس ادركت مدى حب صاحب القلب المتواضع الانسان / صالح الوحيش رئيس الفرع ورغم اني احذر من دس السم في العسل لكن ببداهته ادرك ذلك وقال لكل حزبه والجمعية لخدمة كل المحتاجين لافرق .. سررت لهذا الكلام وبدات اطرح اسئلتي التي أجاب عليها فيما يلي :**

الحديدة/ أحمد الكاف

### متى تأسست الجمعية

تأسست الجمعية بموجب حصولها على ترخيص رسمي صادر عن وزارة للشؤون الاجتماعية رقم (١٠) لعام ١٩٩٠م وبدأت اولى خطواتها بمدينة تعز ومنها انطلقت في بعض المحافظات ولها الان ٦ فروع منها فرع محافظة الحديدة وتسعى الجمعية كمنظمة من منظمات المجتمع المدني الى تنمية المجتمع بكافة قطاعاته ومنها قطاع المرأة حيث اولت الجمعية اهتماماً خاصاً للمرأة ودعمها.

### الأهداف

وعن اهداف الجمعية قال : ركزت الجمعية في نشاطها على ركنين اساسيين العطاء الاجتماعي الخيري والدعوي والتعريف بالعقيدة الصحيحة للسلف والتحذير من البدع والخرافات والغلو والتي شوهت جمال الاسلام اضافة الى انشاء المشاريع الخيرية المختلفة ذات النفع العام كالمساجد والمدارس والمستوصفات والطرق وتوفير مياه الشرب ورعاية الفقراء والايتام والمعوزين اضافة الى ابراز التراث الاسلامي تحقيقاً ونشر التعاون مع الهيئة العامة للآثار ودور الكتب.

### المشاريع

وعن المشاريع التي نفذتها الجمعية قال :
تنوعت مشاريع الجمعية بين علمية ودعوية واجتماعية ففي الجانب الاول الدعوة الى الله بالحكمة والموعظة الحسنة من خلال تنفيذ الدورات العلمية واقامة المراكز الصيفية للشباب للمساهمة في تنشئتهم التنشئة الحسنة بعيداً عن الغلو والتطرف واستفاد من هذا المشروع خلال العام الماضي ١٢ الف طالب وطالبة اضافة الى اقامة المسابقات الثقافية وتوزيع الكتب العلمية النافعة وتشييد ٥٦ مكتبة علمية وثقافية للطلاب والطالبات.

وعن المشاريع الاجتماعية قال:هناك عدة مشاريع اجتماعية نفذها الفرع خلال العام الماضي منها
١- مشروع افطار الصائم عبر توزيع وجبات الافطار على عدد من الاسر واقامة موائد افطار بالمساجد واستفاد من هذا المشروع ٤٩ الف شخص.

٢- مشروع الاضاحي : ويهدف الى تقديم الاضاحي للاسر الفقيرة خلال ايام عيد الأضحى المبارك واستفاد من هذا المشروع ٤٢ الفاً من الفقراء والايتام.

٣- مشروع كسوة العيد ركزت الجمعية على هذا المشروع لما له من اهمية كبيرة في ادخال الفرحة والسرور على الايتام والفقراء وبلغ اجمالي المستفيدين حتى نهاية عام ٢٠٠٥م (٤٥٠٠) يتيم واسرة.

●● وعن كفالة الايتام والفقراء قال :

رعاية اليتيم واجب وطني وانساني وتمكنت الجمعية بالحديدة من كفالة اكثر من ٥٠٠ يتيم حيث يصرف مبلغ ٣ الاف ريال شهرياً لكل يتيم اضافة الى تقديم الحقيبه المدرسية والزي المدرسي للايتام واستفاد من ذلك حوالي ٢٠ الف يتيم وفقير.

### العون الطبي

وعن المشاريع الاخرى التي نفذها الفرع قال :

من المشاريع المهمة التي نفذها الفرع خلال العام الماضي مشروع العون الطبي من خلال تقديم الدعم للمرضى وعددهم ٣٥ مستفيداً تقدم لهم اعانات شهرية وهناك مشروع تنموي يهدف الى مساعدة الاسر الفقيرة لمواجهة اعباء المعيشة حيث نفذ الفرع مشروع البقرة والشاة المنتجة حيث تم توزيع ٢٢ بقرة و٣٧ شاة لعدد من الاسر الفقيرة بهدف ترتيبها والاستفادة من البانها ومواليدها.

### العرس الجماعي

وعن مشروع العرس الجماعي الاول قال :

سعياً من الجمعية في مواجهة غلاء المهور قامت الجمعية بتنفيذ العرس الجماعي الاول بالحديدة حيث اقيم عرس جماعي لـ ١٦٠ عريساً وعروساً تكفلت الجمعية بمهور بعض العرسان فيما تم تقديم مساعدات مالية للبعض.

### مستشفى خيري

وعن المشاريع المستقبلية للفرع قال :

هناك مشاريع مستقبلية يجري بتنفيذها حالياً منها اعتماد بناء ٢٠ منزلاً للايتام والاسر الفقيرة في الاحياء اضافة الى البدء بتنفيذ مشروع المستشفى الخيري بتكلفة ٦٠ مليون ريال وحفر عدد من الابار لتوفير المياه النقية لسكان القرى النائية.

وهناك دراسة تعد حالياً بالتنسيق مع مركز الغسيل الكلوي بالحديدة لانشاء مركز غسيل في القناوص وتجهيزة بمستلزمات الغسيل وتشغيلة بدعم من فرع الجمعية لمدة ٥ سنوات وهو ما سيخفف من معاناة مرضى الكلى في مديرية القناوص والمديريات المجاورة لها.

## أوصت بإجراء تعديلات قانونية لتعزيز دور القضاء

# اختتام ورشة الطعون الانتخابية

**صنعاء / سبأ :**

أكد المشاركون في ورشة الطعون الانتخابية على أهمية التزام القضاة بالمواعيد والاجراءات القضائية الخاصة بالطعون الانتخابية المنصوص عليها في قانون الانتخابات والمفصلة في دليل الطعون لمراجعة جداول الناخبين ، لما يترتب على ذلك من اثار قانونية بالغة الاهمية .

وأعتبر ٣١ قاضيا من العاملين في المحاكم الاستئنافية في أمانة العاصمة ومحافظات الجمهورية" الطعون الانتخابية ضمانة ووسيلة هامة لتعزيز الثقة بالإجراءات التي تتم اثناء العمليات الانتخابية وقبول نتائجها".

واوصى القضاة في الورشة التي نظمتها اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء واختتمت في صنعاء.. بإجراء التعديلات اللازمة في قانون الانتخابات والتي من شانها تعزيز دور القضاء في نظر الطعون الانتخابية وتفعيل رقابته عليها، مشيرين إلى أهمية الإستمرار في عقد مثل هذه الورشة النوعية قبيل الانتخابات الرئاسية والمحلية وتكريسها لدراسة الاشكاليات والمعوقات التي قد تظهر اثناء تلك الانتخابات ، وتوسيع قاعدة المشاركين لتشمل المحاكم الابتدائية .

وشدد القضاة بضرورة توثيق الاحكام القضائية الصادرة بالطعون الانتخابية والتي تمت خلال العمليات السابقة لتكون مرجعا للدارسين والمهتمين بالشان الانتخاب، مطالبين في توصياتهم .. التعريف بدور القضاء في نظر الطعون الانتخابية في برامج التوعية الانتخابية التي تنفذها اللجنة العليا للانتخابات لما ذلك من أهمية بالغة ، ودراسة تجارب الدول الأخرى في مجال الطعون الانتخابية أو الاشراف او الرقابة القضائية ، وتناول هذا الجانب في اي ورشة أخرى سيتم عقدها ، والتواصل مع المنظمات المعنية بالشان الانتخابي واقتراح محاور هذه الورشة.

وكانت الورشة التي عقدت تحت شعار // الطعون الانتخابية ضمانة اساسية لسجلات انتخابية صحيحة// ناقشت على مدى يومين خمسة اوراق عمل.

تناولت الورقة الاولى المقدمة من الدكتورعبد المؤمن شجاع الدين عضو اللجنة العليا للأنتخابات والاستفتاء ،رئيس قطاع الشؤون القانونية والافتاء.. الاشكالات والمعوقات التي تواجه القضاء واللجنة العليا اثناء مراجعة وتعديل جداول الناخبين، متطرقاً لدور القضاء والرقابة التي تمارسها المحاكم الابتدائية والاستنافية فيما يتعلق بالطعون الانتخابية بالإضافة الى دور القضاء في الجرائم والمخالفات الانتخابية التي تقع اثناء فترة مراجعة وتعديل جداول الناخبين سواء كانت تلك المخالفات مرتكبة من اللجان العاملة في الميدان على مختلف مستوياتها أو من العاملين في الامانة العامة للجنة العليا للأنتخابات والاستفتاء وفروعها أو من المواطنين والناخبين وكذا الاحزاب والتنظيمات السياسية .

فيما سلطت ورقة العمل الثانية المقدمة من القاضي الدكتور عبدالله فروان رئيس هيئة التفتيش القضائي عضو مجلس القضاء الأعلى ، الضوء على دور القضاء في النظر والفصل في الطعون المتعلقة بنتائج الاقتراع والفرز للانتخابات الرئاسية والمحلية ، والطبيعة القانونية للطعون الانتخابية وطرق اثباتها في مرحلتي الاقتراع والفرز في الانتخابات الرئاسية والمحلية والاحكام المتعلقة بها والاثار المترتبة عن تلك الاحكام الصادرة .

واستعرض القاضي يحي محمد الماوري عضو المحكمة العليا في ورقة العمل الثالثة الاجراءات العملية للطعون الانتخابية والنظام الانتخابياليمني والدور المحدد لكل من الادارة الانتخابية ممثلة باللجنة العليا للأنتخابات والرقابة القضائية ممثلة بالمحاكم بمختلف درجاتها .

فيما بيّن القاضي يحي محمد حسن الارياني عضو المحكمة العليا في ورقة العمل الرابعة دور القضاء في معاقبة مرتكبي المخالفات والجرائم الانتخابية وتطبيق النصوص العقابية الواردة في قانون الانتخابات العامة والاستفتاء وتعديلاته واللوائح والادلة المنفذة له على مرتكبي تلك المخالفات والجرائم التي تصاحب سير العملية الانتخابية والتي ترتكب من اطراف العملية الانتخابية .

وعرضت ورقة العمل الخامسة المقدمة من القاضي سهل بن محمد حمزة رئيس محكمة جنوب غرب الامانة المدد القانونية المتعلقة بالطعون الانتخابية واثرها القانوني على سير العملية الانتخابية لمرحلة مراجعة وتعديل جداول الناخبين ، والتي تتضمن اعلان تلك الجداول وتقديم طلبات الادراج أوالحذف ثم الفصل في تلك الطلبات من قبل لجان اعداد الجداول ثم الطعن فيها امام المحاكم الابتدائية والاستنافية وكذا المدد القانونية الخاصة بالطعون في نتائج الاقتراع والفرز للأنتخابات النيابية وصحة العضوية في مجلس النواب ومنصب رئيس الجمهورية وعضوية المجالس المحلية ونتائج الاستفتاء وعقوبة مخالفة تلك المدد القانونية.

# ندوة

## المرأة اليمنية في ظل الوحدة

## الوحدة اليمنية هدف من اهداف الثورة تحققت بارادة القيادة السياسية

**أقيمت يوم السبت الموافق ١٣ مايو ٢٠٠٦م في قاعة ابن خلدون في كلية الآداب جامعة عدن ندوة المرأة في ظل الوحدة اليمنية المباركة نظمها اتحاد نساء اليمن- فرع عدن- بالتعاون مع الاتحاد النسائي العربي وبرعاية محافظة محافظة عدن الاستاذ احمد محمد الكحلاني.**

**وقد شارك في هذه الفعالية الاستاذ احمد احمد الضلاعي وكيل المحافظة ورمزية عباس الارياني الامين العام لاتحاد النساء العربي رئيسة المكتب التنفيذي لاتحاد نساء اليمن ، فاطمة مريسي رئيسة اتحاد نساء اليمن فرع عدن ، رضية شمشير الامين العام المساعد لاتحاد نساء اليمن في كل من محافظة لحج وابين.**

عمر عبد ربه السبع

وفي كلمة الافتتاح تطرقت السيدة الفاضلة رمزية الارياني الى خلفية تأسيس اول اتحاد نساء عربي في ١٢ ديسمبر ١٩٤٤م في القاهرة والى الغاية المتوخاة لتوحيد الصف النسائي العربي والمطالبة بالحقوق المشروعة واشراك المرأة ومساهمتها في النهضة القومية العربية والتنمية .. وعرجت الى دور اتحاد نساء اليمن في إعادة تفعيل الاتحاد النسائي العربي العام.

وقد جاءت كلمة المحافظة التي القاها الاستاذ / احمد احمد الضلاعي لتؤكد الحوار الديمقراطي حول الوحدة اليمنية كهدف من اهداف الثورة ولتعزيز مشاركة المرأة في كافة مناحي الحياة ودور المرأة البارز في العملية التنموية ودورها الواعد في خضم المنجزات العظيمة.

تلى ذلك قراءة ورقة العمل الاولى للدكتور عبدالوهاب شمسان الموسومة بـ « الضمانات القانونية لحقوق المرأة في تشريعات الجمهورية اليمنية».

وقد تطرقت الورقة العلمية الى حقوق الانسان في القانون الدولي .. وإلى اعتبار الحرية والمساواة لصيقان بالانسان ، رجل كان او امرأة .. ومن هذا المنطلق اكد على حقوق المرأة المكتسبة استناداً الى النظام السياسي القائم على التعددية السياسية وحرية تشكيل المنظمات غير الحكومية واستناداً الى التشريعات الوطنية التي تضمن وتكفل حقوق المرأة اليمنية والى الدستور الذي اكد على حق المرأة في المشاركة في الانتخابات وحقها كناخبة ومرشحة .. وطالب الدكتور عبدالوهاب شمسان ان تتصف المرأة بالجرأة والثقة والتفاعل لدخول المعترك السياسي بثقة اكبر وبشكل يحقق لها حضوراً أقوى في العملية السياسية ، لما من شأنه خلق واقع ومضمون الممارسة الديمقراطية..

والمداخلة الثانية كانت للأخت رضية شمشير الامين العام المساعد لاتحاد نساء اليمن والتي تطرقت الى نشوء وتطور واعادة تفعيل اتحاد النساء العربي العام متضمنة كذلك ملامح مشاركة المرأة في النضال من خلال الانتفاضات الشعبية والمسيرات والمظاهرات.

والورقة الثالثة والاخيرة كانت للأخت وفاء ناصر سالم من مركز اليمن لدراسات حقوق الانسان وعنوانها « اثر الوحدة اليمنية على واقع المرأة اليمنية» وقد استهلت مادتها بالحديث عن واقع حياة وظروف المرأة من خلال تناول واقع اليمن بشطرين والخلفيات التاريخية ذات التأثير الموضوعي.. واشارت الى تشكيل اول جمعية نسوية هي جمعية المرأة العدنية في عام ١٩٣٨م، وتناولت هدف ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م الخاص بتحرير المرأة وما أعقبته من تسهيلات في مجال التعليم والصحة والمشاركة السياسية.

وتطرقت ورقة عمل الاخت / وفاء ناصر إبراز آليات المنظمات الحكومية وغير الحكومية للنهوض بالمرأة ولاسيما بعد إلى الجديد بالاشارة ان هناك كثير من النساء ذات الشخصيات الاجتماعية ساهمن في انجاح هذه الفعالية كالاخت سعاد اليافعي واسماء حمزة وفاطمة محمد الحاج وبسمة.. ومريم شدادي وام الخير الصاعدي ونادية حبشي واخريات كثيرات هذه الفعالية التي اقيمت بمناسبة حلول الذكرى السادسة عشر لعيد الوحدة الوطنية وهي بمثابة محطة وقوف ومراجعة للمحتوى الاجتماعي للوحدة اليمنية ، وقد تمخض عن هذه الندوة صدور بيان عن اتحاد نساء اليمن يشيدون فيه بمواقف فخامة الرئيس علي عبدالله صالح النبيلة ومبادرته التاريخية لتصبح المرأة مشاركة في مواقع صنع القرار .. ويناشدونه في الوقت نفسه الا يترجل عن القيادة.. ومن مدينة عدن يقول اتحاد نساء اليمن ناديكم يافخامة الرئيس علي عبدالله صالح رجل الديمقراطية والعزة والكرامة الذي حملناه الامانة لرعاية اليمن في فترة حرجة وتحملة الامانة ليكمل مسيرته التاريخية .. إنا نساء اليمن يمن الايمان والحكمة نبايعك رئيساً ورباناً لسفينة الديمقراطية ولن نرضى عنك بديلاً حتى لاتغرق سفن الديمقراطية وحقوق الانسان.

واشادت وفاء ناصر بقرار رئيس مجلس الوزراء انشاء المجلس الاعلى للمرأة رقم (٦٨) لعام ٢٠٠٠م وباللجنة الوطنية للمرأة التي انشئت بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (١٧) لعام ١٩٩٦م وكان من أهم انجازاتها الاستراتيجية الوطنية لتنمية المرأة.. المستندة الى منهجية النوع الاجتماعي في تحليل اوضاع المرأة..

وأهم القضايا الاساسية في هذه الاستراتيجية :

- دعم التزام المرأة بتنفيذ اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة.
- معالجة فقر المرأة في إطار الجهود العامة للتخفيف من الفقر.
- زيادة مستوى تمثيل النساء في مواقع صنع القرار.
- دعم بناء قدرات اللجنة الوطنية للمرأة والآليات المؤسسة الوطنية الحكومية وغير الحكومية العاملة في مجال النهوض باوضاع المرأة.

واختتمت الاخت وفاء ناصر ورقتها بان مسيرة نضال المرأة لاثبات حقوقها والدفاع عنها ليس طريقاً ممهداً ومفروشاً بالورود ،فالصعوبات والمشكلات مازالت تشكل تحديات كبيرة خاصة مايتعلق بالعادات والتقاليد والثقافات البالية التي مازالت تفعل فعلها في المجتمع وتتمنى من الثقافة الجديدة كثقافة حقوق الانسان وحقوق المرأة وتطورات الفكر الانساني ونشر ثقافة الدين الاسلامي الحنيف الذي ينشر العدل والحق والمساواة بين كل خلق الله ، ان تواجه الثقافة البالية وتواجه المعوقات التي تقف حائلاً ضد المرأة..

وبعد قراءة الورقات الثلاث لكل من الدكتور عبدالوهاب شمسان والاستاذة رضية شمشير والاستاذه وفاء ناصر فتح باب النقاش والذي احتدم حول بعض القوانين الذي ينقصها التنفيذ والتقصير وكقوانين الاحوال الشخصية والعاش ومنهم من اضاف في ادخال نظام الكوتا في الانتخابات .. وترشيح النساء ذات الكفاءات العالية ، والتطرق الى تسرب الفتيات بشكل ملفت مما يساعد في اضطهاد المرأة ، واكد احد المناقشين ( الاستاذ عبدالله ناجي) الى ان ٧٦ ٪ من اليمن يعتبر مجتمع ريفي وان نسباً عالية تتجاوز السبعين في المئة من نساء الريف يحتجن للتعليم والصحة والخدمات

# الديمقراطية تتجاوز سن المراهقة

**بعد تحقيق الوحدة اليمنية واعلان الدولة الواحدة في ٢٢ مايو ١٩٩٠م واقرار التعددية الحزبية والسياسية والفكرية والديمقراطية بمفهومها الشامل وبابعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وبعد اقرار دستور وقوانين الجمهورية اليمنية بعد ذلك كله بدأت الممارسات تجسد تلك المعاني العظيمة في نظام العلاقات الاجتماعية الجديدة وبشكل متدرج وبدأ وعي الناس يتنامى في الممارسة ويكتسب عمقاً اكثر فاكثر يوماً بعد يوم وكل الاخطاء والثغرات التي ظهرت مع هذه التجربة الرائدة في تاريخنا المعاصر هي امر طبيعي وكما يقال هي اخطاء البدايات وكادت الديمقراطية اليوم ان تتجاوز سن المراهقة.**

**وملامح النضوج الديمقراطي ،بات واضحاً سواءً كان عند السلطة او المعارضة وبات كل اليمنيين يعرفون ماذا يريدون وكيف يصلون الى بريدون وبالطرق السلمية وعبر صناديق الاقتراع وعبر البرامج الانتخابية التي تتنافس بصورة شريفة على أصوات الناخبين وعلى الرغم من ان المرشحين لانتخابات الرئاسة لم يتقدموا الى مجلس نواب الشعب لنيل التزكية المطلوبة كما ان البرامج الانتخابية لم تتبلور بشكلها النهائي ولم نشاهد ونسمع بعد عن مناظرات انتخابية حتى الآن الا اننا نلمس جدية وتفاعلاً كبيراً من المواطنين مع العملية الانتخابية التي يراد لها ان تكون نوعية هذه المرة.**

**راكمت التجربة الماضية قدراً لابأس به في الممارسة الديمقراطية وصارت منظمات المجتمع المدني اكثر فعالية الى جانب فاعلية الأحزاب والنقابات وتجري الآن مراجعة سجلات قيد الناخبين لشطب المتوفين وصغار السن ونقل الموقع الانتخابي بصورة مقنعة للجميع ، ورغم ان الحملات الانتخابية الرسمية لم تبدأ الا ان جدل الشارع والصحف ، يكاد يكون قد استبق الامور في هذا السياق وبدأنا نقرأ ونسمع عن اطروحات وافكار تومئ بما يريده الناس بعد الانتخابات وقبلها فالجميع يقر بمعاناة الناس المعيشية وبضعف الخدمات الصحية والتعليمية ويشكو الجميع من الآثار السلبية لتزايد البطالة وضعف دخولات الناس مقارنة بتكاليف الحياة الباهظة.**

**الناس كل الناس يريدون ان تعزز اكثر فأكثر دولة القانون والنظام وتترسخ اكثر قواعد الحقوق وواجبات الناس العامة والخاصة ان تجري الاستثمارات على الارض قبل سوق الاوراق المالية والسلع الاستهلاكية يريد الناس ان يأكلوا مما يزرعون وتتوافر بقية حاجاتهم مما يصنعونه داخل بلادهم وان نتحكم بثرواتنا بما يتفق ومصلحتنا العامة، وقبل ان نفكر بتصدير الغاز والنفط ان تحل مشكلة الكهرباء المتقطعة وتوفرها لحاجة التصنيع وليس فقط للاستهلاك المنزلي وان تجري سفلتة الشوارع الخلفية في المدن وليس الرئيسية فقط وكذا الخطوط الفرعية في الارياف ان تصل المياه النقية لكل منزل وكذا الاتصالات ولامعنى للمدنية والحداثة بدون نظام مجارٍ حتى في الارياف .**

**تلك هي صورة اليمن الذي نريد، والامكانات تسمح لنا بعد الانتخابات ان تتحول البلاد كلها الى ورش عمل في الميدان بعد خطب الانتخابات وإلا فقدت الانتخابات معناها ومبررها، والجميع ارجع ضعف الانجاز في الماضي الى اخطبوط الفاسدين والمفسدين الذين سرقوا جهودنا واعمارنا وليس مواردنا فقط وجمدوا او الغوا كل الخطط والبرامج وتناسوها بعد الانتخابات وبقينا ندور في حلقات مفرغة من الشكاء والبكاء ولهذا ينبغي البحث والتدقيق عميقاً في كل مرشح جديد للانتخابات نرى انه قادر على تحويل مايريده كل الناس الى منجز على ارض الواقع.**

**وديمقراطيتنا لاتشترط ان يكون المرشح لأي انتخابات من عائلة او قبيلة او منطقة او مذهب ديني معين ، فهذا لم يعد يتفق مع الديمقراطية ومعيار الاختيار هو الاهلية والكفاءة والاخلاص والنزاهة التي يلمسها الناس في هذا المرشح او ذاك.**

محمد عبدالجليل

**22 مايو : افراحنا بالعيد الوطني ابتهاج بانتصار الارادة الوطنية في الوحدة والديمقراطية والتنمية والاستقرار والطمأنينة**